المحور الخامس: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

- تمهيد:

تكمن أهمية التأمين في الوظيفة التي يؤديها، والتأمين يؤدي مجموعة من الوظائف نذكر منها على وجه الخصوص الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية.

1- الأهمية الاقتصادية للتأمين:

للنشاط التأميني العديد من الآثار الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط الآتية:

1-1- وسيلة للادخار والاستثمار (تكوين رؤوس الأموال): يعد التأمين نوعا من الادخار، وهو في معظمه ادخار إجباري (تأمين اجتماعي، تأمين على المسؤولية المدنية) يلتزم فيه المؤمن باقتطاع جزء من دخله وبصفة دورية يؤديه للمؤمن مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه ، وعلى مستوى الاقتصاد القومي تلعب رؤوس الأموال التي تتكون لدى شركات التأمين دورا هاما في التنمية؛ إذ تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال المتكونة عندها لاستثمارها في المشاريع الاقتصادية ، كما يمكن تقديم هذه الأموال في شكل قروض للدولة أو للأشخاص العامة ، وعليه فالتأمين وسيلة حماية وادخار واستثمار .

كما يشكل التأمين عاملاً مشجعاً لتكييف المبادلات بين الدول، إذ يسمح للمستثمر الأجنبي والموردين بالقيام بعمليات استثمارية وتجارية عابرة للحدود، دون خوف من الآثار السلبية التي تنتجها أو تسببها المخاطر التجارية.

2-1 وسيلة لزيادة الإنتاج وحفظ الثروة: وهذا من خلال دخول الأفراد لميادين إنتاجية جديدة، ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين الذي يوفر لهم الحماية والأمن، كما أن قيام شركات التأمين بتعويض المؤمن له إذا تضررت ممتلكاته أو مشاريعه تعد حفاظا على ثروته ومركزه المالي.

1-3- وسيلة للائتمان: فعلى المستوى الفردي يؤدي التأمين إلى تدعيم الضمان المقدم إلى الدائن وبالتالي يسهل عليه الحصول على الائتمان من طرف البنك، فإذا رهن المؤمن له عقارا أو منقولا مملوكا له ضمانا

لتنفيذ ما عليه من ديون تجاه دائنه (البنك)، لجأ لتأمين ماله المرهون (عقار أو منقولات) من خطر السرقة أو التلف أو الحربق لضمان تسديد ما عليه من ديون.

1-4-وسيلة لمكافحة التضخم: عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من المؤمنين تنخفض الأموال المتداولة بين الناس، وبالتالي تنخفض ميولاتهم الاستهلاكية ويتم امتصاص السيولة الزائدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم شركات التأمين باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية وإنتاجية، مما يعمل على خفض الفجوات التضخمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

1-5- وسيلة للتوظيف وامتصاص البطالة: يعمل قطاع التأمين بمختلف فروعه على توظيف عدد كبير من العاملين، حيث أن التوسع في التأمين بالقطاع التجاري يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية...الخ.

1-6- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يظهر الدور الاقتصادي للتأمين في موازنة ميزان المدفوعات من خلال إعادة التأمين التي تتميز بالصفة الدولية، فلنجاح صناعة إعادة التأمين يتطلب الأمر التعاون في هذا المجال بين دول العالم المختلفة، ويمكن أن تقسم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين، دول مصدرة للتأمين، وفيها نجد أن مجموع ما تحصل عليه سنويا من إقساط يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى، ما ينتج عنه ارتفاع المتحصلات التي تظهر في العمليات الجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين وبزيادة هذا الأخير، يتحقق فائض في ميزان المدفوعات أو على نقليل العجز به بما يساعد على سلامة الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للدول المستوردة للخدمة التأمينية، فإن الفروق السالب الذي يتحمله ميزان مدفوعا ا، يقابله تغطية أمنية إذا ما أصاب هذه الدولة كارثة كبرى في إحدى السنوات، فإن اقتصادها الوطني سيتأثر بنسبة بسيطة من هذه الكارثة في شكل تعويضات من الدول الخارجية المعاد التأمين لديها على الشيء موضوع التأمين الذي تحققت له الكارثة.

2- الأهمية الاجتماعية للتأمين:

يقوم التأمين في الأساس بوظيفة اجتماعية تتمثل في التعاون بين مجموعة من الأشخاص بهدف ضمان التغطية من خطر معين، فيقوم الشخص أو مجموعة الأشخاص بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم، وتتحقق هذه الصورة بالخصوص في التأمين التبادلي، وهذا ما يتجلى في تشريعات التأمين على العمل والتأمينات الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها من صناديق التأمينات التي وجدت لهذا الغرض.

وعلى العموم تتجلى أهمية التأمين من الناحية الاجتماعية في:

1-2- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يوفر له الحد الأدنى لمستوى المعيشية له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.

2-2- تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كانت هناك إرادة للمؤمن له في تحقق الخطر المؤمن ضده.

كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفرد بشراء عقد تأمين حياة يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه مجتمعه.

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين هناك أهمية نفسية بالنسبة لهذا الأخير تتمثل في الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن له من أخطار الصدفة، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الارتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته، ويحذوه في ذلك الأمان والاطمئنان بفضل عملية التأمين من كل الصدف والمفاجآت اليومية، كعدم قدرته على كسب الرزق لأسباب مختلفة كالبطالة واصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها، والشيخوخة والكوارث الطبيعية والمخاطر التي تنجم عن النشاطات الصناعية والتجارية.